جامعة الانبار – كلية الآداب – قسم اللغة العربية

المرحلة / الاولى

المادة /علم الصرف

عنوان المحاضرة/ اقسام الفعل بحسب الجمود والتصرف

ومن حيث التعدِّي واللزوم

استاذ المادة/ أ.م.د إسراء صلاح خليل

التقسيمُ الرابعُ للفعل بِحَسْبِ الجمودِ والتَّصريفِ:

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرف.

فالجامد: ما لازم صورةً واحدة وهو إما أن يكون ملازمًا للماضي كليس من أخوات كان، وكَرُبَ من أفعال المقاربة، وعَسَى وحَرَى واخلولق من أفعال الرجاء، وأنشأ وطفِق، وأخذ وجعل وعَلِق من أفعال الشروع، نِعْمَ وحبَّذا في المدح، وبئس وساء في الذم، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء، على خلاف في بعضها؛ وإما أن يكون ملازمًا للأمرية، كهبْ وتعلَّمْ، ولا ثالِثَ لهما.

والمتصرّف: ما لا يُلازم صُورة واحدة، وهو إما أن يكون تامَّ التصرُّف، وهو يأتي منه الماضي والمضارع والأمر، كنصر ودحرَج، أو ناقِصَهُ، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع فقط، كزال يَزَال، وبرِحَ يبْرَحُ، وفَتِئ يَفْتَأ، وانفك ينفكُّ، وكاد يكاد، وأوشك يُوْشِك.

فصلٌ في تصريف الأفعال بعضِها من بعض

كيفية تصريف المضارع من الماضي؟ أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة، مضمومًا في الرُّباعي كيُدحرج، مفتوحًا في غيره كيكتب وينطلِق ويستغفر.

ثم إن كان الماضي ثلاثياً، سُكِّنَتْ فاؤه، وحرِّكت عينه بضمة أو فتحة أو كسرة، حسبما يقتضيه نصُّ اللغة، كينصرُ ويفتَح ويضرِب، كما تقدم، وإن كان غير ثلاثي، بقي على حاله إن كان مبدوءًا بتاء زائدة، كَيَتَشَارَك ويَتَعَلَّم ويتدحرج، وإلا كُسِر ما قبل آخره، كيُعَظِّمُ ويقاتِلُ، وحذفتِ الهمزةُ الزائدةُ في أوله إن كانت، كيُكْرِم ويَسْتَخرِج.

وكيفية تصريف الأمر من المضارع؟ أن يُحذَف حرف المضارعة، كعَظِّمْ وتشارَكْ وتعلمْ، فإن كان أول الباقي ساكنًا زيدَ في أوله همزة، كاسرُقْ وافتَحْ. واضربْ، وأكرمْ وانطلِقْ واستغفِر.

التقسيم الخامس للفعل: من حيثُ التعدِّي واللزوم:

ينقسم الفعل إلى متعدٍ، ويسمَّى مُجاوزًا، وإلى لازم ويسمى قاصِرًا. فالمعتدي عند الإطلاق: ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه، نحو حفظ محمد الدرس، وعلامته أن تتصل به هاء تعود إلى غير المصدر، نحو زيد ضربه عمرو، وأن يصاغ منه اسم مفعول تامّ، أي غير مقترن بحرف جَرّ أو ظرف نحو مضروب.

وهو على ثلاثة أقسام:

ما يتعدى إلى مفعول واحد، وهو كثير، نحو: حفظ محمد الدرس، وَفَهِمَ المسألة.

وما يتعدى إِلى مفعولين، إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظنّ وأخواتها، وإمَّا لا، وهو أعطى وأخواتها.

وما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، وهو باب أعلم وأرى.

واللازم: مالم يجاوز الفاعل إِلى المفعول به، كقعد محمد، وخرج على.

وأسباب تعدى الفعل اللازم أصالةً ثمانيةٌ:

الأول: الهمزة، كأكرم زيدٌ عَمرًا.

الثاني: التضعيف، كفرَّحت زيدا.

الثالث: زيادة ألف المفاعلة نحو: جالس زيد العلماء، وقد تقدمت.

الرابع: زيادة حرف الجرّ، نحو: ذهبت بِعَليٍّ.

الخامس: زيادة الهمزة والسين والتاء، نحو: استخرج زيد المال.

السادس: التَّضمين النحوى، وهو أن تُشْرَب كلمةٌ لازمة معنى كلمة متعدية، لتتعدى تعديتها، نحو: {تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ} [البقرة: ٢٣٥] ، ضُمِّن تعزموا معنى تنْوُوا، فعُدِّي تعديته.

السابع: حذف حرف الجرّ توسعًا، كقوله:

تَمرُّون الدِّيار ولم تَعُوجوا ... كلامُكُم عَلَيَّ إذَنْ حَرَامُ

ويطَّرد حذفه مع أنَّ وأنْ، نحو قوله تعالى: {شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ} [آل عمران: ١٨] {أَوَعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ} [الأعراف: ٦٣-٦٩] .

الثامن: تحويل اللازم إلى باب نَصَرَ لقصد المغالبة، نحو: قاعَدته فقَعدته فأنا أقعُدُه، كما تقدم.

والحق أن تعدية الفعل سماعية، فما سُمعَت تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره، ومالم تسمع تعديته، لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب. وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياسًا مطردًا، كما تقدم.

وأسباب لزوم الفعل المتعدِّي أصالةً خمسةٌ:

الأول: التّضمين، وهو أن تشْرب كلمةٌ متعدية معنى كلمة لازمة، لتصير مثلها، كقوله: {فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ} [النور: ٦٣] ضُمن يخالف معنى يَخْرُج، فصار لازمًا مثله.

الثاني: تحويل الفعل المعتدي إلى فعُل بضم العين، لقصد التعجب والمبالغة، نحو: ضرُب زيدٌ: أي أضْرَبَهُ.

الثالث: صيرورته مطاوعًا، ككسرْتُه فانكسر، كما تقدم.

الرابع: ضعف العامل بتأخيره، كقوله تعالى: {إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} [يوسف: ٤٣] .

الخامس: الضرورة، كقوله:

تَبَلَتْ ١ فؤادكَ في المَنامِ خَريدَةٌ ... تَسْقِي الضَّجيعَ بَبارِدٍ بَسَّام

أي تَسقِي ريقًا باردًا.